

## مَسْكِنُ الْفِلَاحِ

للاستاذ محمود فهمي

المسكن من الضرورات الأولى لحياة الانسان ، وهو المظهر الصادق للدلالة على ثروة السكان وصحتهم ، والمقياس الصحيح لمستوى الشعب وميلقه من الحضارة .

ولا بد لمن يريد أن يتناول موضوع مسكن الفلاح في مصر ، من أن يعيش في وسط الفلاحين ، أو يكون له بهم اتصال مباشر مستمر ، حتى يلم بسبل معيشتهم ، ويتفهم عقليتهم وما طبعوا عليه من عادات وما يجرون عليه من تقاليد ويتعرف ما يحيط بأحوال المسكن في الريف من ظروف وملازمات .



في مصر ما ينيف على أربعة آلاف قرية ، وعشرين ألف عزبة يسكنها نحو أربعة عشر مليوناً من المصريين هم السواد الأعظم من الشعب ، ومعنى هذا أن سكان المدن هم البقية التي لا تزيد على ثلاثة ملايين ، ويبلغ متوسط عدد سكان كل بيت خمسة أشخاص ، وعلى ذلك يكون عدد المساكن في الريف المصرى نحو ثلاث ملايين ، فإذا تكلمنا عن مسكن الفلاح فإنما نتكلم عن هذا العدد العظيم من البيوت .

وسكان هذه البيوت هم كبار الزراع ، وصغارهم ، والعمال الزراعيون الذين هم أجزاء أو مستأجرون من ملاك يملكون أرضاً لا عزباً ، أما بيوت العزب فيملكها الزراع الكبار وهم إنما يبنونها لسكانهم المؤقتة واسكنى عمالهم من أجزاء أو مستأجرين .

ومساكن كبار الزراع في مجموعها ملائمة لا ينقصها الا قليل من الاصلاح والتنسيق ، فقد أعانهم ثراؤهم على حسن إنشائها ، وأعاتهم سهولة المواصلات وتوفر أدوات التنقل لديهم ، من عربات وسيارات ، على الاتصال بالمدن الكبيرة ونقل مواد البناء الحديثة ، والأخذ بأنظمة المباني العصرية .

أما مساكن صغار الملاك فالفرق ضئيل بينها وبين مساكن العمال الزراعيين ، وهذه وتلك على العموم صغيرة المساحة ، ضيقة الغرف ، قليلة الارتفاع ، وتراها مبنية بغير نظام ، وعلى مستوى الأرض الزراعية الرطبة المجاورة لها ، وسقوفها ضعيفة لأنها من عيدان الذرة أو من الغاب

أوجريد النخل المرصوص ، وحوائطها عارية من كل طلاء ، وقلما تدخلها أو تخلفها أشعة الشمس لقلّة النوافذ في بعضها وانعدامها في البعض الآخر . والمواشى تشارك الآدميين في سكنى هذه البيوت رغم ضيقها وتلاصقها وضيق النمرات بين كل صفيين متقابلين منها حتى يكاد الصفاان يلتقيان في طرفيهما .

وليست في أكثر هذه البيوت مراحيض ، بل يقضى الناس حاجتهم في الخلاء أو في مراحيض المساجد . وهذا أفك بعصّة الأهلين ، لأن تراكم الأتذار يخلق من الحيات والأمراض الفتالة الشيء الكثير ، وتوضع الأفران في هذه البيوت وضعا غير سليم ولا مأمون ، وعلى الأسطح ترى أكواما من الأحطاب والمواد الأخرى القابلة للالتهاب وأخصها ما يصنع من أرواث المواشى . وفي الطرقات وأمام المنازل ترى أكداسا من السماد ، وعددا من البرك والمستنقعات الزاكرة المملوءة بجرانيم الأمراض .

أما في العزب الجديدة فساكن العمال الزراعيين أحسن حالا وأكثر استيفاء للشروط الصحية ، والفضل في هذا لقانون بناء العزب الذي صدر في سنة ١٩٣٣ والذي حتم شروطا وأوصافا معينة في بناء العزب ، على أن هذه المساكن لا تزال مع ذلك محتاجة الى شيء من الإصلاح .

ولو أن ذلك القانون ، شمل الإصلاحات المستحدثة ، وأوجب التفيتش على مباني العزب بين فترة وأخرى لضمان استمرارها منمنحة ونظيفة ، وحتم تجديد العزب كلما مرت عليها مدة معينة ، لكان ذلك أوفى وأكثر كفلا بالغاية .



ليس عجبا وهذه حال المساكن في الريف أن نرى ما عليه فلاحونا من قذارة وما يستهدفون له من أمراض مضمّنية ، وفي اعتقادي أنه لولا أشعة الشمس المساطة على أجسامهم طول النهار ، ولولا أن حياتهم الخلووية في الحقل وغيره تمنعهم بالهواء الطلق يتخال أجسامهم وتمتلئ به صدورهم ، لكانت نسبة الوفيات فيهم هائلة مروعة .

وتختلف أشكال المساكن في الريف المصري تبعا لاختلاف الظروف المالية ، واختلاف العادات والذوق والجو والموقع وحالة الأمن ، فمثلا كان لرى الحياض بالوجه القبلي أثر في إنشاء قرى كبيرة متباعدة مرتفعة ، وكان لرطوبة الجو وكثرة المطر وارتفاع منسوب الماء في شمال الدلتا أثر في بناء أكثر القرى والعزب هناك بالطوب الأحمر .

ولا ننسى أن نذكر التطور الطبيعي في حالة المساكن في مصر . وإن كان تطورا بطيئا عاجزا من مسaire مثيله في الأمم التي تسير إلى الرقي والحضارة بخطى سريعة متواصلة . وإن كانت خطى العمران في المدن أسرع منها في الريف .

هذه صورة واضحة لمساكن الريف المصري . أتينا بها لتعرف مقدار النقص فيها ؛ وما لهذا النقص من أثر يرتبط بعوائد وأخلاق وصحة ومال أربعة عشر مليوناً من أهلنا ومواطنينا .

وقبل أن نتعرض للكلام على طرق إصلاح المساكن ، واستكمال وجوه النقص فيها ، يجب أن نعرض بإيجاز للحالة المالية . حتى نقيم وسائل الإصلاح على أساس يمكن تنفيذها ، والوصول به إلى النتيجة المرجوة .

فمن بين الأربعة عشر مليوناً الذين يسكنون الريف المصري نحو سبعة ملايين من النساء ، لا يعمل أغلبهن شيئاً بحكم التقاليد والعادات . ونحو ثلاثة ملايين بين كهول وأطفال لا حول لهم ولا قوة . وكلهم يعيشون على مجهود الملايين الأربعة الباقية . أي أن كل فرد من هؤلاء العاملين يعول في المتوسط ثلاثة أو أربعة أشخاص .

أما كبار الملاك ، وحالتهم على العموم مرضية فهم قليلو العدد ، لا يتجاوزون ٧٪ من مجموع عدد الملاك الزراعيين ، وأما صغارهم فهم الأغلبية الساحقة إذ يبلغون ٩٣٪ من مجموع عدد الملاك ، فحالتهم سيئة . إذ لا يملكون إلا ٢٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية بمعدل عشرة قراريط لكل منهم .

وأما العمال الزراعيون ، ومددهم ليس بالقليل ، إذ يبلغون نحو ثلاثة ملايين ، فهم في بؤس ، فالأجير منهم يعمل عند المالك بما لا يزيد على ثلاثة قروش يوميا . ولا تزيد أيام العمل السنوية على مائة وثمانين يوماً ، أي نصف السنة . وعلى ذلك فأجره اليومي الحقيقي هو قرش ونصف القرش . وعلى هذا الأساس يخص كل فرد في أسرته من هذا الأجر الزهيد ، ثلاثة أو أربعة مايات يوميا طوال أيام السنة . أما المستأجرون فليس حظهم بأحسن حالاً من هؤلاء الأجراء .

بعد ذلك بقي علينا أن نتعرف مقدار ما يتكلفه كل مسكن ، فقد اختلف تقدير الباحثين في نفقات مسكن الفلاح ، فمنهم من قال مائة جنيه وأكثر ، ومنهم من تواضع إلى أربعين جنيهاً . وكان تقدير الجمعية الزراعية المصرية للمتزل النموذجي الذي أقامته بالطوب الأخضر ، بمزينة بهتم الصغيرة هو خمسة وعشرون جنيهاً . وفي اعتقادي أن هذا التقدير يخرج عنه عن الأرض المقام عليها المتزل . فلو قدرنا متوسط ثمن المتزل الواحد - بما في ذلك

الثمن المناسب للأرض — بحوالى خمسين جنيها لكان مجموع تكاليف بناء المساكن فى القرى والعزب مائة وخمسين مليوناً من الجنيهات . وعلى ذلك فتجديد هذه المساكن كلها دفعة واحدة مجرد خيال ، لأن هذه التكاليف تقرب من ثروة مصر الزراعية جميعها .

قلنا إن فى مصر عشرين ألف عزبة ، يملكها كبار الملاك ، فلو كان متوسط عدد مساكن كل منها خمسة عشر مسكناً ، يقطن كلا منها خمسة أشخاص لكان عدد سكان العزب من هؤلاء العمال الزراعيين وأهليهم نحو مليون ونصف . فإذا أمكن إصلاح جميع العزب أمكن تحسين مساكن هذا العدد الكبير ، دون أن تتحمل خزانة الدولة شيئاً ما . وذلك بأن نستحدث كبار الزراع أصحاب العزب على إصلاحها تدريجياً ، إصلاحاً يمتشى مع الأصول العصرية ، وأن تعمل الحكومة على تشجيعهم بشتى وسائل التشجيع ، كأن تنظم مسابقات بينهم ، وتمنح الفائزين منهم جوائز مالية ، أو تمنحهم الألقاب والنياشين ، مع منح من يحتاج منهم قروضاً من بنك التسليف لهذه الغاية ، ومدد طويلة وشروط سهلة ، ومع تبسيط فى الإجراءات ، وتيسير فى الدفع ، واستمرار العمل بقانون العزب بعد إضافة التشريعات اللازمة إليه ، فيتسابق أصحاب العزب فى هذا المضمار . ولا نسمى أن نذكر بالثناء الجميل ما تقوم به الجمعية الزراعية الملكية من تشجيع أصحاب العزب فى هذا السبيل .

ولإصلاح القرى المصرية بأقل نفقة ممكنة يجب على المصلحين أن يستحثوا خطى التطور البطيء ، ويقاوموا كل ظرف أو محاولة تعطل تياره أو تصده عن سبيله ، حتى لا يصطدم الإصلاح الحديث بتقاليد الفلاح وعاداته فيتعرض للتلاشى أو عدم الاستقرار . وفى هذه الطريقة وحدها الضمان الكافى للتقدم إلى الأمام بخطى ثابتة آمنة العثار . ومما يزيد الاطمئنان إلى مستقبلنا القريب أن جهود هؤلاء المصلحين فى هذا العمل سوف تقل تدريجياً كلما ارتفع مستوى فلاحنا اقتصادياً واجتماعياً . وسيأتى يوم قريب يقوم فيه الفلاح بإصلاح هذه الحال واستكمال هذا النقص بمحض رغبته ومن حر ماله .

إن أفضل ما يعمل فى هذا النوع من الإصلاح ، هو حث سكان القرى على أن يتداركوا بأنفسهم عيوب مساكنهم ، وهذا فى طوقهم ولا يكلفهم ثمناً باهظاً .

فإنما يمكن فتح نوافذ بسيطة تلائم حاجاتهم وعاداتهم ، للتهوئة ودخول الشمس ، وهى لا تكلف كثيراً ، كما أن طلاء المساكن من الداخل ولو بالطين والتبن ثم رشها بالجير لا يتطلب مالا كثيراً ، ويمكن لأصحاب المساكن إجراء هذا العمل بأيديهم فتكون صحية ولا تأوى إليها الحشرات .

وكذلك الحال في ذلك أرض المساكن من الداخل بأية مادة صماء كالشقف أو الحجر ، أو على الأقل بمخلوط الطين والتبن حسبما يتوفر في المنطقة ، وهذا أيضا يقوم به أصحاب المساكن أنفسهم بارتفاع مناسب فلا يدفعون في ذلك شيئا ، وتقل الرطوبة داخل المساكن .

ويمكن عمل السقف من نفس الغاب أو الجريد مع أفلاق النخيل المستعملة الآن ، بشرط رصها رصا منتظما وربطها معا بحبال دقيقة من ألياف النخيل أو غيرها . ثم دكها من أعلا بالطين والتبن ، وهذه عملية بسيطة سهلة يؤديها الفلاحون بأيديهم أيضا دون أن تكلفهم شيئا ، وبذلك ينظم منظر الشقف ويقل إيوؤه للهوام ، فضلا عن تطيف حرارة الشمس صيفا والبرد شتاء .

وأكوام السماد ليس أسهل على الفلاح من أن يتقلها من الزريبة إلى رأس حقله مباشرة دون وضعها أمام المسكن ، وفي ذلك من النظافة ما يبعد عنه وعن آل بيته كثيرا من الأمراض .

وكذلك الحال في الأحطاب فلو أن الفلاح وضعها في مكان يمد له ولعلف الماشية الجلاف في حقله مثلا لتلت الحرائق التي تشب في المساكن فتسبب أودح الخسائر .

وحبذا لو أبطلت صناعة مادة الحريق من الروث حتى لا تكون ممتددة فذارة للمسكن ولربة البيت التي تصنعها ، وسببا لتكوين الأمراض من جسمها وأجسام من تصنع لحم الخبز وتبيي لحم الطعام ، فضلا عن فئدها كإداة سمادية عضوية يمكن للفلاح الاستفادة بها في حقله .

أما مشكلة المواشى فالحل الوحيد لها الآن هو تركها داخل المسكن على أن توضع في مكان بعيد منفصل عن مخدع الفلاح وأولاده .

ويمكن جعل القرن ملائما في المسكن ، وذلك بتعديل بسيط هو جعل فتحاته من الحوش مع بقاءه في الحجر التي تستعمل عادة للزوم فيؤدي الغرضين معا : التدفئة وصناعة الخبز دون ضرر .

أما عن المراحيض فلو حفر مرحاض بسيط في مكان مناسب بالمسكن ، لما تطلب ذلك من الفلاح مالا كثيرا ، ولنفي عن جسمه كثيرا من الأمراض .

وأما عن البرك والمستنقعات المنتشرة في قرانا المصرية ، وعلى الأخص في الوجه البحري . فيمكن ردمها بتعاون أهل القرية مع بعضهم البعض . ويمكن توفير المياه الصالحة للشرب باستعمال طريقة الترسيب البسيطة ، إذا كانت القرية قريبة من النيل أو من توعة عمومية ، أو بواسطة ظلمبات يدوية إذا كانت بعيدة عنهما ، يتعاون الجميع في وضعها بعد التأكد من صلاح مياه منطقةهم للشرب فلا يتكلف كل منهم الا القليل من النفقات .

وأما بقية ما أوردنا من عيوب المساكن كضيقتها وقلة ارتفاع الحوائط ونلاصتها وضيق  
الممرات بينها ، فهذه يمكن إصلاحها تدريجياً عند إنشاء مساكن جديدة فتصلح القرى وتوسع  
الشوارع بمضى الزمن .

٥  
٥

هذا موجز لطرق الإصلاح المبسطة التي يمكن تنفيذها بأقل نفقة ممكنة ، وأعتقد أنها  
هينة على الأغلبية الساحقة من السكان ، وأنها توصل للغاية المرجوة قدر المستطاع . وتساعد  
على جعل الريف المصرى محبباً لأهله داعياً للإقامة فيه بل لعودة من هجروا من قبل .

ولسنا في هذا الإصلاح مبالغين ولا مبتكرين ، فقد سبقتنا إليه دول أخرى وسنت  
قوانين تقضى بإشراف الحكومة على تخطيط وتجديد مساكن العمال في الريف والقضاء على  
المساكن القديمة غير الصحية . أو قيام الهيئات الأخرى بذلك ، كالمجالس القروية أو جمعيات  
تنشأ لهذا الغرض تحت الإشراف الحكومى . فلعلنا نحذو هذا الحذو مع مراعاة ظروفنا  
وعاداتنا ، وفي ميدان الإصلاح متسع للجميع .

محمود فهمى

- 
- عليك أن تلبس الناس على أخلاقها ، وليس عليك ترقيع أخلاقها .
  - الخير تنفعك جوازيه ؛ والشر تافحك نوازيه .
  - الدليل متقيد بغير قيد ، كالكلب إن لم يسد بحث عن سيد .
  - إذا خدع الطيبُ المريضَ أعان الدواء ، وإذا خدع المريضُ الطيبَ أعان الداء

شوقى